

ولا يبرو غير ان المتعلق الذي يوجو بهما بالكون تهما ^{الاول}
 او لا يوجو الاول برهم وجوده في الازل لا يخرج الخلف ^{والثاني}
 يخرج المعلوم الى امر اخر سوى هذا التعليق وهو حذف المفعول ^{والثالث}
 ان يقال الكلام في ذلك الامر لا يقول القدره ^{والرابع}
 وقد تعلقت الارادة بوجوده في وقت معين فلا يوجد الا فيه ^{والخامس}
 قيل لا بد من اختيار احد من الوجهين الذي اوردناه قلنا ان اودع
 انه متم لغيره وجوده في الازل فيخرجنا برائيه ليس كذلك وان لم يتم
 انه متم لغيره وجوده فيما لا يدرك فيخرجنا برائيه كذلك ولا يلزم ازالته
 ولا اوجبه الى امر اخر كما ان الفاعل الحق لا يذلل اذ احيا جسم
 ما في حقيقة مميته كالطول مثلا او المتغير يوجو المعلوم بهذه الصفة
 كذا اجهنا لما تعلقت اراده الفاعل بالثابت بوجوده وانما لم يتصور
 الا كونه جازما وانما حصل ان المفعول انما يوجو بارادة الفاعل الحق
 على الوجه الذي تعلقت به ارادته سواء كان متفارقا بوجوده او متاخرا
 عنه وقد يقال ان الذي لا يوجو الزمان ومعنى كون الشيء ازل ان يكون
 سابقا على الزمان فالواجب تعالى لما كان متعاقبا عن الزمان لا يوصف

بكونه

بكونه في الزمان كما لا يوصف بكونه في المكان ولا ينبغي حمله في الازل
 وانما يوجو ما يوجو على حسب ما تعلقت به الارادة الازلية من خصمها
 باوقافها وازمان حمله كالمسار وقد تعلقت الارادة الازلية
 بوجوده المتناهي وليس المتعلق في مقدم ما عليه تاوان اذ الواجب
 تعالى ليس برائي حتى يقال انه مقدم على غيره بل ان كان ^{فان} لا يشتهر
 في ان الارادة القديمة بذاتها ليست كما فينة في وجود الممكن وعلى
 فرض ان يكون كما فينة لم يتم قدم الممكن فلا بد من تعلقات لا يخرج بها
 التعليق منه ان يكون مادونا او حذرا وعلى الاول يلزم التسلسل لا نا
 بقول الكلام الى سبب هذا التعليق حتى يلزم التسلسل وعلى الثاني يلزم
 الممكن الذي تعلقت به الارادة قد اوجب عنه تارة بان التعليق
 امر محذو فلا يخرج الى امر محصور وقت دون وقت وليس سلم
 بالته في الامور الاعتبارية وهي التعققات غير متخ واثت تعلم
 ان انقطاع كل صفة سواء كان وجودية او عدمية وقت يخرج
 الى تحصيل بالبداهة ^{التي} في التعققات بان يكون تحصيل
 تعلقت الارادة بذلك ^{التي} تعلقت الارادة بتعلق الارادة في ذلك